متطلبات تطوير الجامعات الأهلية بمصر في ضوء معايير التصنيفات العالمية للجامعات

بسمة مجدى محمود السيد

المقدمة:

يتميز العصر الذي نعيش فيه بالتغير في جميع جوانبه ، وفي ضوء هذا التغير تغيرت معايير قوة المجتمعات بحيث لم تعد القوة لمن يملك مالا أكثر أو مواد خام أوفر؛ وإنما القوة لمن يملك موارد بشرية أفضل، معنى ذلك أن على أي مجتمع إن أراد الدخول في حلبة المنافسة الدولية فاعلا وليس مفعولا به أن يسعى بكل السبل لأن يعتني بموارده البشرية ويعمل على تنمية هذه الثروة علميا، ولعل هذا يبرر ما نلحظه اليوم من الاهتمام المتزايد من قبل المجتمعات صاحبة الريادة والتي تسعى إلى احتلال مكانا لائقا في عالم المستقبل بالاستثمار الضخم في التعليم ، باعتبار ذلك الرافد الرئيس لتوفير الدعامة الأساسية لاقتصاد القرن الحادي والعشرين "وهو اقتصاد المعلومات" (بيومي ضحاوي ومحمد إبراهيم ، ٢٠١٤ ، ٢٣٧). الأمر الذي يمكن معه التأكيد على أن جوهر التنافس الحقيقي الذي يجرى الآن بين دول العالم ، هو التنافس في تطوير التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة .

وعلى ضوء هذا التنافس ظهرت التصنيفات العالمية للجامعات ، وأصبحت محط اهتمام جميع دول العالم ،والمؤسسات التعليمية ،والطلاب ،وأولياء الأمور، والأكاديميين، وكل المهتمين بالشأن التعليمي ، باعتبارها من أهم الأدوات والمؤشرات للحكم على جودة المستوى التعليمي للجامعات ومدى تطورها ، ومواكبتها لاحتياجات العصر ، وارتباطها بالسوق العالمية .

لذلك بدأت كثير من المجتمعات في مراجعة نظمها التعليمية وخاصة الجامعية؛ نظرا لما للجامعات من قدرة على التغيير محليا وعالميا بل وقيادة التغيير بحكم مكانتها ومسئولياتها ، وأصبح احتلال موقعا متميزا بهذه التصنيفات هدفا تسعى إليه الجامعات بجميع أنحاء العالم .

وبالنظر إلى التصنيفات العالمية للجامعات نجد أن كبرى الجامعات العالمية التي احتلت المراتب الأولى في هذه التصنيفات هى جامعات أهلية غير هادفة للربح.والجامعة الأهليةهى مؤسسة تعليمية

غير هادفة للربح يتولى إنشاءها وتمويلها والإشراف عليها مؤسسات وهيئات خاصة تخضع في سياستها للإشراف العام للدولة ، ولكنها تتمتع بالاستقلال في تصريف شئونها الإدارية والمالية،وتقوم الجامعة بتعليم الطلاب الحاصلين على مؤهل معين تحدده وفق نظام قبول محدد نظير دفع مصروفات، وتمنح الجامعة طلابها درجات علمية معينة (محمد الشطلاوي،١٩٩٢، ٢٦)

وعلى الرغم مما تبذله الجامعات المصرية من مشروعات وجهود للتطوير والتحديث ورفع مستوى جودة التعليم الجامعي ، إلا أن استقراء الواقع ونتائج الدراسات والبحوث تشير إلى ضعف العائد منها ، وتفشي مظاهر القصور والخلل، والتي يعد من أحد مؤشراتها تأخر ترتيب الجامعات المصرية في بعض قوائم التصنيفات العالمية للجامعات ، بل وخروجها نهائيا في كثير من هذه التصنيفات، حيث تعتمد تلك القوائم على معايير ومؤشرات محددة لم تستطع غالبية الجامعات المصرية تحقيقها أو الوصول إليها

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في التساؤلات التالية :

١- ما الإطار المفاهيمي الحاكم للجامعات الأهلية في مصر ؟

٢- ما أهم معايير التصنيفات العالمية للجامعات ؟

٣- ما متطلبات تطوير الجامعات الأهلية بمصر في ضوء معايير التصنيفات العالمية للجامعات؟

أهداف البحث

١- التعرف على الإطار المفاهيمي الحاكم للتعليم الجامعي الأهلي بمصر .

٢- إبراز أهم التصنيفات العالمية للجامعات،والمعايير التي اعتمدت عليها في تقييم تلك الجامعات.

٣- الكشف عن المتطلبات اللازمة لتطوير الجامعات الأهلية بمصر في ضوء معايير التصنيفات العالمية للجامعات

أهمية البحث

تتضح أهمية هذا البحث من الآتى :

١- أنه مع توجه سياسات التعليم العالي في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية إلى مراجعة وتطوير أنظمتها التعليمية وخاصة الجامعية ؛ لمواجهة التطورات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية ، ومعالجة أوجه القصور بها؛ فإن هذا البحث يمثل خطوة لإلقاء الضوء على نمط جديد وهام من أنماط التعليم الجامعي أخذت به دولا فقطعت

شوطا كبيرا في طريق التقدم وهو نموذج الجامعات الأهلية.

٢- إلقاء الضوء على أبرز التصنيفات العالمية للجامعات باعتبارها أداة هامة ومؤشرا قويا للحكم على جودة الأداء التعليمي والبحثي بالجامعات .

٣- تناوله لمرحلة التعليم الجامعى والتى هى الأقرب إلى سوق العمل والمزود الأكبر بالقوى العاملة المؤهلة ، والوسيلة الوحيدة الهامة لتقدم المجتمعات فى كافة المجالات .

منهج البحث

سوف يستخدم البحث المنهج الوصفي الذي يساعد على تحليل الواقع وتفسيره وإظهار حجم المشكلة والعلاقة بين متغيراتها، وصولا لتحديد مجموعة من المتطلبات لتطوير الجامعات الأهلية في مصر في ضوء معايير التصنيفات العالمية للجامعات .

مصطلحات البحث

١- الجامعات الأهلية

يقصد بالجامعات الأهلية أنها كيان معنوى للتعليم الجامعي لا تهدف إلى الربح، ويجوز إنشاؤها بناء على طلب شخصي أو شخص اعتباري أو منهما معا، أو مؤسسة ذات نفع عام طبقا لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية. وتتكون موارد الجامعة من المساهمات المالية والأصول العينية التي يقدمها لها المواطنون والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة ، والجمعيات الأهلية ، والمؤسسات ذات النفع العام ، وهيئات المجتمع المدني ، وأية منح أخرى يقبلها مجلس أمناء الجامعة ، وذلك بالإضافة إلى المصروفات الدراسية ومقابل الخدمات والموارد البحثية (قرار رئيس الجمهورية : بالقانون رقم ١٢ ، ٢٠٠٩ ، ١٥) .

٢- التصنيف العالمي للجامعات

- الترتيب والتصنيف: Classifying , Ranking

يعرف قاموس "American Heritage" مصطلح الترتيب بأنه: " وضع قائمة الأشياء في مجموعة وفقا لنظام في التقدير أو درجة في الأداء " ، بينما يعرف مصطلح التصنيف بأنه: " تنظيم الأشياءإلى مجموعات أو فئات وفقا لخاصية تميز كل مجموعة معا"(The American Heritage, 2014, 906).

- تصنيف الجامعات : College and University Rankings

يعرف التصنيف من الناحية العلمية بأنه : أسلوب لتنظيم مجموعة محددة من الأشياء التي تم تقييمها من خلال معايير مختلفة ، مما يوفر وضعاً أكثر شمولية لتلك الأشياء ، ويجعل تنظيمها من الأفضل إلى

الأسوأ مهمة أكثر سهولة (نادر أبو خلف، ٢٠٠٤ ، ٤).

وبناء على ذلك يمكن تعريف التصنيف العالمي للجامعات بأنه : ترتيب وتصنيف الجامعات في قوائم أو فئات وفق تقدير أو درجة في الأداء في صورة معايير محددة أهمها (السمعة الأكاديمية ، أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على جوائز علمية مرموقة ، الإنتاجية البحثية والنشر الدولي ، والنظرة العالمية للجامعة) .

الدراسات السابقة

أولاً: <u>الدراسات العربية</u>

١- دراسة (أحمد الراشد،٢٠٠١)

بعنوان " مقومات إنشاء الجامعة الأهلية بالمملكة العربية السعودية " ، هدفت الدراسة إلى التعرف على المقومات الواجب توافرها في الجامعة الأهلية بالمملكة، ومدى الاتفاق والاختلاف بين خبراء التعليم الجامعي على تلك المقومات. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي في جمع وتفسير المعلومات. واستخدمت قائمة من المقومات التي تم عرضها على مجموعة من المحكمين. وتوصلت الدراسة إلى وضع قائمة بالمقومات التي يجب توافرها في أي جامعة أهلية يتم إنشائها بالمملكة العربية السعودية طبقا لعشر مقومات من البحث العلمي والتدريس واستخدام التكنولوجيا ، وطبيعة البيئة ، وخدمة المجتمع .

٢- دراسة(عبدالعزيز الشهوان، ٢٠١٠)

بعنوان " تقويم الجامعات الأهلية في المملكة العربية السعودية – جامعة الأمير سلطان والجامعة العربية المفتوحة " ، هدفت الدراسة إلى التعرف على النظام التعليمي ببعض الجامعات الأهلية بالمملكة العربية السعودية ، والتعرف ما إذا كانت هذه الجامعات قد حققت أهداف التعليم الجامعي الأهلي. واستخدمت الدراسة المنج الوصفي الاستدلالي في جمع تفسير المعلومات. واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة موجهة إلى صحاب القرار والإدارة بكلا الجامعتين. وتوصلت الدراسة إلى أن هذه الجامعات نظراً لما تقدمه من تخصصات أكاديمية وتدريب عملي وتميز أعضاء هيئة التدريس بها ؛ فإن هذه الجامعات تحقق بالفعل أهداف التعليم العالي الأهلي ، كما أن خريجيها يجدوا العمل المناسب في سوق العمل .

٣- دراسة (سهير محمد وسارة عبد المولي ، ٢٠١٤)

بعنوان "معايير التصنيفات العالمية للجامعات – دراسة تحليلية نقدية ". هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم التصنيفات العالمية للجامعات ومعاييرها ، والتعرف على موقع الجامعات المصرية في هذه

التصنيفات. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي في تفسير وتحليل موضوع الدراسة. وكان أهم ما توصلت الدراسة هو وضع تصور مقترح لتصنيف مصري للجامعات يمكن من خلاله قياس جودة العملية التعليمية والبحث العلمي وخدمة المجتمع والتواجد الدولي للجامعة والتواجد الإلكتروني لها .

٤- دراسة (بضياف عبد المالك وآخرون ، ٢٠١٦)

بعنوان " استشراف مستقبل الجامعات العربية في ضوء التصنيفات الدولية". هدفت الدراسة إلى استشراف مستقبل الجامعات العربية في ضوء ثلاثة تصنيقات دولية للجامعات ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي في تفسير وتحليل موضوع الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أهمية عملية التصنيف الدولي الجامعات، وتموقع الجامعات العربية في آواخر قوائم التصنيف مقارنة مع نظيراتها من الجامعات في العالم خاصة الجامعات الأمريكية والأوروبية ، إلا أنه يمكن للجامعات العربية اللحاق بركب هذه الجامعات في العالم ، من خلال التعاون فيما بينها والاستفادة من تجاربها .

ثانياً: <u>الدراسات الأجنبية</u>

١- دراسة (Ying Liue , 2006)

بعنوان " الدعم الأهلى التطوعي للجامعات والكليات الحكومية ". تشير هذه الدراسة إلى أن هناك أربع مجموعات رئيسية من المانحين الذين يقدمون الدعم الأهلي التطوعي لمؤسسات التعليم الجامعي الأمريكي وهم خريجو الجامعات ، الأفراد الآخرون من غير الخريجين ، الشركات ، الهبات والتبرعات الخيرية . وتوصلت الدراسة إلى أن مؤسسات التعليم الجامعي التي تقع في القمة تتمتع بميزة تراكمية في الحصول على الدعم الأهلى التطوعي ،وأن كلا من هذه الجهات يتمتع بدوافع مختلفة لمساعدة مؤسسات التعليم الجامعي بالولايات المتحدة الأمريكية .

٢- دراسة(Julia Horstschrar , 2011)

بعنوان " واقع تصنيف الجامعات : أهمية التصنيفات والمنافسة على التميز بين الجامعات في اختيار الطلاب ذوي القدرات العالية للجامعات " . هدفت الدراسة إلى دراسة التصنيفات العالمية للجامعات وأهميتها للجامعات في جذب الطلاب ذوي القدرات العالية ، ولجأت الدراسة إلى تحليل وتحديد مدى استجابة الطلاب ذوي القدرات العالية في ألمانيا على المؤشرات المختلفة لجودة

الجامعات واستخدامهم لها عند اختيار الجامعة التي سيلتحقون بها. وقد أشارت النتائج إلى أن الطلاب يهتمون بالحصول من التصنيفات العالمية للجامعات على المعلومات اللازمة حول مدى توافر معايير الجودة والبنية التحتية ، ورضا الطلاب كأسس لاختيارهم للجامعة التي يتقدمون للالتحاق بها ، أكثر من القدرات البحثية للجامعة، ومكانة الجامعة البحثية .

٣- دراسة (Philip G . Altbach, 2012)

بعنوان "عولمة تصنيفات الكليات والجامعات". هدفت الدراسة إلى حليل بعض التصنيفات العالمية للجامعات والتعرف على معايير التقييم بكل تصنيف ، وتوصلت الدراسة إلى أن هذه التصنيفات جاءت نتيجة لتدويل التعليم الجامعي ، وكذلك التنافس بين الجامعات ، وأوضحت الدراسة أن أولى محاولات تصنيف الجامعات كانت في الولايات المتحدة الأمريكية ، كما قامت الدراسة بعرض منهجيات تلك التصنيفات وأهدافها ، ومشكلات أنظمة التصنيف وطبيعة الجدل الثائر حولها .

٤- دراسة (J. Bruce, 2015)

بعنوان " تمويل التعليم العالي الأهلي بالولايات المتحدة الأمريكية ". هدفت الدراسة إلى التعرف على نظام تمويل التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية. وأشارت الدراسة إلى أن نظام تمويل التعليم العالي في الولايات المتحدة نظام معقد ، حيث يقوم القطاع غير الربحي بدور كبير في تمويل التعليم العالي ، كما يشكل القطاع الخاص محورا هاما في التمويل ، وأن أولياء الأمور والطلاب يتحملون جزءا من التمويل أكثر من الدول الأخرى ، كما تملك الولايات المتحدة نظاما كبيرا من المنح والقروض والتي تنشا من الحكومة الفيدرالية وحكومة الولايات ، وكذلك من المؤسسات والمصادر الخيرية .

تعليق عام على الدراسات السابقة

اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في اهتمامها بمرحلة هامة في التعليم وهى مرحلة التعليم العالي والتنقيب عن إيجاد حلول لمشكلاتها ، وضرورة تكامل دور القطاع الخاص مع القطاع الحكومي بالدولة. بينما اختلفت مع الدراسات السابقة في كونها تحاول إلقاء الضوء على واقع الجامعات الأهلية بمصر؛ ومن ثم محاولة تحديد المتطلبات اللازمة لتطوير تلك الجامعات في ضوء معايير التصنيفات العالمية للجامعات. واستفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في صوغ مشكلة الدراسة وتحديد أهم محاورها وكذلك في عرض إطارها النظري .

وفي ضوء ما سبق عرضه سوف يتم تناول هذا البحث من خلال المحاور التالية :

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للجامعات الأهلية بمصر

تعتبر فكرة إنشاء جامعة أهلية من الأفكار التى أثارت ولا تزال تثير الجدل . ورغم ذلك فلم تحظ هذه الفكرة بدراسة متخصصة تتناول جميع أبعادها ، رغم أنها أصبحت تشغل بال الكثيرين من رجال الساسة والمتخصصين فى المجال التربوي والتعليمي بمصر.

ويشير واقع الجامعات الأهلية بمصر إلى وجود أربعة جامعات أهلية هي: **الجامعة الفرنسية** وتم إنشاؤها في مصر عام ٢٠٠٢م كجامعة خاصة لا تهدف للربح (قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦ ، ٢٠٠٢) ، ثم تحولت بعد ذلك إلى جامعة أهلية عام ٢٠١٥م ومقرها بمدينة الشروق ، وتستخدم الجامعة اللغة الفرنسية كلغة أساسية في التعليم بالإضافة لوجود مقررات باللغة العربية والإنجليزية مما يجعل خريجيها قادرين على التواصل بثلاث لغات في مجال تخصصهم (قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩،٢٠١٥). ويوجد بالجامعة أربع كليات للدراسة الجامعية والدراسات العليا والتي تمنح طلابها شهادة مزدوجة إحداهما مصرية والأخرى فرنسية وذلك بالتعاون مع كبرى الجامعات الفرنسية وهي : كلية اللغات التطبيقية ، وكلية الإدارة وأنظمة الحاسب الآلى، وكلية الهندسة (Université française d' Egypte, 2018).

جامعة النيل تم تأسيسها في يوليو عام ٢٠٠٦م على يد المؤسسة المصرية لتطوير التعليم التكنولوجي بدعم من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كجامعة خاصة لا تهدف للربح طبقا لأحكام القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢م بشأن إنشاء الجامعات الخاصة (قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٥ ، ٢٠٠٦) ، ثم تم تحويلها إلى جامعة أهلية في عام ٢٠١١م طبقا لأحكام القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٩م بشأن إنشاء الجامعات الخاصة والأهلية ومقرها بمحافظة الجيزة (قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٣، ٢٠١٤). ويوجد بالجامعة العديد من البرامج المتخصصة للدراسة الجامعية والدراسات العليا في في تخصصات جديدة بعضها ليس لها نظير في الجامعات المصرية الأخرى ، بالإضافة إلى وجود العديد من من المراكز البحثية (Nile University, 2018) .

الجامعة المصرية للتعلم الإلكتروني

تم إنشاؤها كجامعة خاصة لا تهدف للربح عام ٢٠٠٨م ، ومقرها بالقاهرة الكبرى(قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٣، ٢٠٠٨)، ثم تحولت بعد ذلك إلى جامعة أهلية عام

٢٠١٨م(قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ ، ٢٠١٨). وكان من أهم أهداف نشر التعلم الإلكتروني الذي يعد أحد أهم الوسائل لرفع القدرة الاستيعابية المنظومة التعليم العالي ، وتقديم فرص دراسية بديلة للدراسة عن بعد للذين لا تسمح لهم ظروفهم بالتفرغ والالتحاق في دراسة منتظمة. وتتكون الجامعة من ٨ كليات ، بالإضافة إلى أن الجامعة لها مراكز للدراسة في محافظات الجمهورية (قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٣ ، ٢٠٠٨) .

مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا

أنشأت عام ٢٠١٢م ، وهى مؤسسة علمية بحثية ذات شخصية اعتبارية عامة مستقلة غير هادفة للربح وتسمي بـ (مشروع مصر القومي للنهضة العلمية) ، مقرها بمدينة الشيخ زايد بالسادس من أكتوبر بمحافظة الجيزة ، وتتكون المدينة من ثلاثة كيانات رئيسية هي: جامعة العلوم والتكنولوجيا ، المعاهد البحثية المتخصصة في مجالات (الطاقة ، العلوم الطبية ، علوم المواد ، البيئة ، الفضاء ، الاقتصاد والشئون الدولية ، النانو تكنولوجي ، التصوير الميكروسكوبي ، أنظمة المعلومات والاتصالات) ، مركز النقل وتطبيق نتائج الأبحاث إلى الواقع العلمي ويسمى بـ "هرم التكنولوجيا" ، ويجوز لمجلس إدارة المدينة إنشاء كيانات علمية أخرى طبقا للقوانين المنظمة لذلك (قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦١ ، ٢٠١٢) .

وتتميز هذه الجامعات بأنها تعمل على تشجيع البحث العلمي والابتكار والعلوم ، وتسهم في توفير التخصصات العلمية الحديثة ، ودعم التطبيقات العلمية للأبحاث وخدمة التعليم والبحث العلمي والإنتاج ، بالإضافة إلى بناء قاعدة علمية وتكنولوجية متميزة في كافة المجالات العلمية المتقدمة والتخصصات البينية بالتعاون مع أكبر الجامعات والمراكز البحثية العالمية ؛ لإعداد خريج ذي مهارات عالية تتوافق مع متطلبات سوق العمل وتحقيق الاحتياجات المستقبلية المحلية والإقليمية من الموارد البشرية ، وكذلك تقديم تعليم ذو جودة عالية يعتمد على أحدث الأنماط العالمية للتعليم ويساهم في نشرها ، بحيث تكون هذه الجامعات نواة لدعم إنشاء الجامعات الأهلية بمصر .

وهكذا فإن هذه الجامعات الأهلية بوصفها جامعات غير هادفة للربح أنشأت لتخدم العملية التعليمية والبحث العلمي من أجل خدمة المجتمع وتقدمه ، ولذلك فهى تستخدم ما قد تحققه من صافي الفائض الناتج عن نشاطها في تطويرها ورفع كفاءتها التعليمية والبحثية وخدمة المجتمع وتنمية البيئة ورعاية الطلاب وتمويل المنح الدراسية للمتفوقين منهم .

ولهذه الجامعات مجلس أمناء يشكل من المؤسسين على أن يشارك في عضوية هذا المجلس رئيس الجامعة ، ونخبة من كبار العلماء والأساتذة المتخصصين والشخصيات العامة الوطنية والعالمية من ذوي الخبرة العلمية والمكانة المرموقة والمهتمين بالثقافة العربية والأجنبية .

ومن ثم يمكن القول بأن تنمية الموارد البشرية وسبل التعامل معها وتشخيص مشكلاتها وإيجاد السياسات اللازمة لمعالجة هذه المشكلات ، يرتبط بشكل أو بآخر بفلسفة وأيديولوجية النظام السياسي والاجتماعي للدولة ، ففي النظام الرأسمالي بالدول المتقدمة نجد أن مشكلات العمل والنشاط الاقتصادي وعناصر الإنتاج البشرية والمادية والسياسات التعليمية التي تحدد اتجاهات تلك العناصر كماً وكيفاً تحسم وتحدد وفقاً لفلسفة وأيديولوجية هذا النظام (محمد طاقة وحسين عجلان، ٢٠٠٥ ، ١٧٤) .

أما في الدول النامية فلا زالت تفتقد إلى وجود فلسفة أو أيديولوجية واضحة تعتمد عليها في حل المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وبالأخص تحديد السياسات المناسبة لتخطيط وتوجيه وتنمية الموارد البشرية ضمن إطار سياسة تعليمية تتفق مع متطلبات وظروف هذه البلدان ومرحلة التطور الاقتصادي والاجتماعي التي تمر بها ، وبما أن تنمية الموارد البشرية هو الهدف الرئيسي لأى سياسة تعليمية لذلك تتضح أهمية وجود فلسفة وأيديولوجية تؤطر عملية التنمية في هذه البلدان وتوجيه مواردها البشرية ، وإيجاد نظم وأسس للعمل تبقى مستقرة ومنسجمة وملائمة مع طبيعة التطور الاقتصادي والاجتماعي والتاريخي لهذه البلدان (محمد طاقة وحسين عجلان، ٢٠٠٥ ، ١٧٤).

ووفقاً لهذه المنطلقات النظرية تتضح فلسفة هذه الجامعات .

- **فلسفة الجامعات الأهلية**

تتضح فلسفة الجامعات الأهلية في النقاط التالية(أحمد الراشد، ٢٠٠١ ، ٢٢٩) :

١- الاعتماد على الجهود الذاتية ومشاركة كافة أفراد المجتمع في عملية التنمية.

٢- أن يكون لأفراد المجتمع ومؤسساته رأى ومساهمة في القرارات التي تؤثر عليهم وعلى مستقبل بلادهم .

٣- التوحيد بين الجهود الأهلية والتدعيم الحكومي للمشاركة في عمليات التغيير والبناء.

٤- دراسة وحل المشكلات التي يعاني منها المجتمع .

٥- النظرة الشمولية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد في الحاضر والمستقبل .

٦- اجتذاب الموهوبين والمتفوقين علمياً بغض النظر عن مقدرتهم المالية .

٧- اعتبار الجامعة مركز إشعاع ثقافي تنموي للمجتمع محلياً وعالمياً .

٨- مراعاة التطورات العلمية والتكنولوجية في إعداد الطلاب وتأهيلهم لسوق العمل .

- **أهداف الجامعات الأهلية**

لقد تطورت وظائف التعليم العالي بأنواعه منذ أن ظهرت الجامعات بالمفاهيم الحديثة من حيث التخطيط والإدارة والتنظيم والتطوير والتمويل والمتابعة والتقويم إلى أن استقرت هذه الأهداف في التعليم والبحث وخدمة المجتمع ، ولكن جامعات اليوم تختلف عن جامعات الأمس بفضل التطور والتقدم المعرفي والتكنولوجي ؛ لذلك تطورت مؤسسات التعليم العالي والجامعي وتعددت مسئولياتها وأهدافها ، ويمكن القول بأن أهداف الجامعات الأهلية كثيرة ومشعبة ، ولكن يمكن ذكر منها ما يلي (حمود البدر، ٢٠٠١ ، ٧٠) :

١- إعداد الكوادر المؤهلة في التخصصات المختلفة .

٢- تحقيق متطلبات التنمية .

٣- الإسهام في التقدم العلمي والتكنولوجي

٤- توفير الكفاءات المدربة التي يحتاجها سوق العمل .

٥- تدريس بعض التخصصات الحديثة .

٦- الارتقاء بجودة ونوعية التعليم العالي والجامعي .

٧- الإسهام في تطوير الاقتصاد الوطني

كما ذكرت (نورة الجبرين، ٢٠١٦ ، ٤٣١) أن أهداف التعليم العالي الأهلي تتمثل فيما يلي :

١- إمداد المجتمع بالمؤهلين في المجالات التطبيقية التي تتطلبها قطاعات المجتمع المختلفة .

٢- المساهمة في الحد من مشكلة البطالة وترسيخ الأمن داخل المجتمع من خلال إعداد الخرجين في المجالات التي يتطلبها سوق العمل .

٣- المساهمة في تخفيف الضغط والطلب الاجتماعي على مؤسسات التعليم العالي والجامعى بالدولة ، والمحافظة على نوعية التعليم بها .

٤- المساهمة في نقل المعلومات وتوطين التكنولوجيا وتطويرها محلياً .

٥- التنسيق مع مؤسسات سوق العمل المختلفة ومؤسسات التعليم الأخري

لضمان استمرارية جودة ونوعية البرامج والاعتراف بها على المستوى العالمي .

- **أهمية الجامعات الأهلية**

تتضح أهمية الجامعات الأهلية كلما تطور المجتمع وتعقدت ظروفه الاجتماعية ، وساءت ظروفه الاقتصادية ؛ فتصبح الجامعات الأهلية قوة اقتصادية واجتماعية تؤكد على الحاجة إليها على الصعيد المحلي والقومي والعالمي ، وتؤكد على دورها في عمليات التنمية داخل المجتمع ، وتتمثل تلك الأهمية فيما يلي (محمد جاد، ٢٠١٦ ، ٣١٥) :

١- تخفيف الضغط على موارد الدولة ، وتوفير أنظمة متنوعة بالتعليم الجامعي يمكنها تحمل تكاليفها المادية بعيداً عن الدولة .

٢- إعطاء الفرصة لأبناء المجتمع للمشاركة في عمليات التخطيط والتنمية ؛ مما يدعم الثقة بين المجتمع ومؤسساته وبين الجمهور وصناع القرار .

٣- تساهم الجامعات الأهلية في حل مشكلات المجتمع .

٤- تعمل الجامعات الأهلية على نشر ثقافة دعم التعليم العالي والنهوض به ، وإيجاد نوع من التشابك الاجتماعي بين أفراد المجتمع ومؤسساته .

٥- تعمل على زيادة الوعي العام بقضايا الدولة وسياسة المؤسسات وتعزيز عملية صنع القرار الديمقراطي .

٦- تدعيم اللامركزية في اتخاذ القرارات وتبادل المعلومات .

٧- تدعيم ثقة أفراد المجتمع بمؤسسات التعليم العالي في الدولة .

٨- توفر الفرصة للمواطنين لمراقبة أدائها ، كما تشعرهم بنوع من المسئولية تجاه ما تقوم به.

٩- تحسين مخرجات العملية التعليمية ، وبناء جيل جديد من المتعلمين قادر على مواكبة متطلبات سوق العمل وقيادة عمليات التنمية بالبلاد .

وبذلك نجد أن الجامعات الأهلية تسهم في بروز التفكير والإبداع ، وتزيد من تحفيز الأفراد على إيجاد حلول لمشكلاتهم مما يجعلهم قاعدة استشارية حول مستقبل الجامعة ، كما أن مشاركة أفراد المجتمع في صنع القرارات يثري العمل ويزيد من سرعة تنفيذه ، ويؤكد على التواصل والترابط بين المواطنين هذه الجامعات ؛ بما يسهم في رفع كفاءتها وتقديم مخرجات عالية الجودة .

بالإضافة إلى أن تقديم الدعم المالي اللازم لتلك الجامعات يسهم في ضمان الاستمرارية في تقديم الخدمات واستكمال المشروعات التنموية من خلال المبادرات والجهود الفردية والتطوعية ، حيث أن توفير الدعم المادي لهذه الجامعات واستمراره من قبل أفراد المجتمع ومؤسساته يدل على رضا أفراد المجتمع عن أدائها ، وهو مؤشر يدل على درجة وعى أفراد المجتمع بأهداف هذه الجامعات ورسالتها ، ومن ثم تقديم الدعم المادي والمعنوي لها (محمد جاد، ٢٠١٦، ٣٠٩) .

كما تسهم الجامعات الأهلية بشكل كبير في تحديد المشكلات التى تواجه المجتمع وتعمل على تقوية وتدعيم وعي الأفراد بتلك المشكلات والإمكانات المتوفرة لحلها ، مما يسهم في تنمية المجتمع، وتعزيز مفهوم الديمقراطية ، وتقليل الفوارق بين طبقات ومستويات المجتمع ، وضمان التأييد الشعبي لخطط التطوير والإصلاح (محمد جاد، ٢٠١٦ ، ٣١٦) .

المحور الثاني: معايير التصنيفات العالمية للجامعات

سوف يتم تناول هذا المحور بعرض العنصرين التاليين :

- **نشأة وتطور التصنيفات العالمية للجامعات**

تعود الجذور الأولى لمحاولات تصنيف وترتيب الجامعات إلى عام ١٩٠٤م في بريطانيا ، حيث ظهرت دراسات تحاول تقديم قائمة بعدة جامعات مرتبة حسب عدد الرواد والعلماء الذين تخرجوا فيها . وفي الولايات المتحدة الأمريكية قام " جيمس ماكين كاتل " بإصدار قائمة بالكليات والتي أطلق عليها المؤسسات الرائدة " Leading Institutions " ، كمحاولة لتعريف الطلاب ومساعدتهم على تحديد اختياراتهم الدراسية ، ثم قام " استفن فيشر " بتحليل تلك القائمة عام ١٩٢١م ، وتأثر مجموعة من العلماء بما كتبه " كاتل وفيشر"،وقاموا بدراسة وتحليل العناصر التي تصنف المؤسسة التعليمية، وجودة نواتجها والتي تقاس بعدد خريجي هذه المؤسسة في قائمة التميز في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٣٠م (Luke Myer & S.Robe, 2009, 9-11) .

وفي عام ١٩٥١م أجرى اتحاد الجامعات الأمريكية " American Universities Union " (AUU) دراسة عن تصنيف الكليات ، حيث تم تصنيف ٣٤٤ مؤسسة تعليم عالي ، حيث تم أخذ آراء رؤساء الأقسام في ٢٥ جامعة مختلفة ، وطلب منهم ترتيبهم ، ثم تصنيفهم إلى أربع مجالات " إنسانيات – علوم اجتماعية – علوم طبيعية – بيولوجي " ، ومنذ ذلك العام

حتى عام ١٩٦٦م تزايد الاهتمام بإجراء التصنيفات المرتبطة بسمعة وشهرة الجامعة ، حيث تم نشر العديد من التصنيفات لمختلف الأقسام . واستمر نشر هذا التقرير مع زيادة أعداد من يتم أخذ رأيهم ، وزيادة أعداء مؤسسات التعليم العالي التي يتم تصنيفها ، ونشر ملخص هذا التقرير في " جريدة التايم " ، وفي عام ١٩٨٢ م لجا التصنيف للاعتماد على مسوح السمعة والشهرة ، وبيانات أخرى (Luke Myer & S.Robe, 2009, 7-8) .

وتدريجيا زاد الاهتمام بترتيب وتصنيف الجامعات بناء على مؤشرات ومعايير محددة ، بدلا من الاعتماد على مجموعة من الانطباعات المبسطة التي تعتمد على مجموعة من الأفكار والآراء العامة ، حيث أصدر " بلاو " Blau عام ١٩٧٠م ترتيبا للمعاهد والكليات المهنية ، ونشأ أول ترتيب لمؤسسات التعليم العالي بشكل مهني بواسطة " مجلة يو إس نيوز " US News عام ١٩٨٣م ، ثم نشأ أول تصنيف على المستوى العالمي في جامعة شنغهاي بالصين وذلك عام ٢٠٠٣م ، تلاه ظهور التصنيف العالمي البريطاني عام ٢٠٠٤م ، وتعددت بعد ذلك التصنيفات العالمية للجامعات حتى وقتنا هذا (خالد صلاح ، ٢٠١٤ ، ٢٧٥).

ومما سبق يمكن القول أن بدايات ظهور تصنيفات الجامعات كان في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، وساعد على انتشارها مجموعة من العوامل ، لعل أبرزها تزايد الطلب على المعلومات التي تهم الطلاب وأولياء الأمور وصانعي السياسة ، بالإضافة إلى تزايد الطلب على ترتيب وتصنيف الجامعات في المجتمعات التي تدفع أموالا باهظة على التعليم ويعد التعليم فيها سلعة غالية الثمن ؛ الأمر الذي يجعل أي قرارا بشأنه أمرا هاما بالنسبة للطلاب وأسرهم (D. Dill & Soo Mail , 2004, 2) ، ففي دراسة أجريت في إنجلترا تبين أن ٦١٪ من طلابها يرجعون لقوائم ترتيب الجامعات قبل اختيار الجامعة التي سيدرسون بها ، وأن ٩٢٪ من الطلاب الدوليين في إنجلترا اعتبروها وسيلة هامة في اختيار الجامعات والكليات التي سيدرسون بها (A. Usher , 2009, 120) .

- **أهم التصنيفات العالمية للجامعات ومعاييرها**

يوضح تقرير رابطة الجامعات الأوروبية " European University Association " أن تصنيفات الجامعات تتيح للطلاب فرصة اختيار الجامعة التي سيلتحقون بها ، بالإضافة إلى أن هذ التصنيفات تعمل على إثارة التنافس بين

الجامعات المختلفة ليس على المستوى المحلي فقط بل على المستوى العالمي ومن ثم فإنها سوف تبذل قصار جهدها في الحفاظ على ترتيبها أو تحسينه ، كما أنها تمثل مصدرا للمعلومات المبسطة التي يمكن استخدامها كأساس لتحديد مخصصات الجامعات المالية ، وتطوير سياسات التعليم العالي على المستوى القومي (Andreis Rauhvagers, 2011, 20) ، بل إن دولة كالدانمارك أعلنت ضمن أهدافها التعليمية بمرحلة التعليم العالي والجامعي حتمية وجود جامعة دانمركية على الأقل في قائمة الأفضل في أوروبا بحلول عام ٢٠٢٠م (Federkeil Gero, 2007, 60-64).

وتتنوع تصنيفات الجامعات باختلاف المعايير والمؤشرات التي تستند إليها سواء على المستوى المحلي أو العالمي ، وفيما يلي عرض لأبرز التصنيفات العالمية للجامعات :

(١) تصنيف شنغهاي (Shanghai Academic Ranking Of World Universities)

هو تصنيف يرمز له بالرمز (ARWU) وهو اختصار لـ " Academic Ranking of World Universities " أي التصنيف الأكاديمي لجامعات العالم(Academic Ranking of World Universities, 2018)، ويشار إليه كأحد أهم التصنيفات العالمية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي .

صدر هذا التصنيف لأول مرة عام ٢٠٠٣ م في الصين من قبل " Center for World-Class Universities " أو (CWCU) المركز العالمي لتصنيف الجامعات ، بالاشتراك مع كلية الدراسات العليا للتعليم" Graduate School of Education "أو (معهد التعليم العالي سابقا) بجامعة جياو تونج شنغهاي الصينية " The Institute of Higher Education, Shanghai Jiao Tong University " ، ومنذ عام ٢٠٠٩م يتم نشر التصنيف الأكاديمي للجامعات العالمية (ARWU) من قبل منظمة Shanghai Ranking Consultancy ، وهى منظمة مستقلة تمامًا عن التعليم العالي وليست خاضعة قانونيًا لأية جامعات أو هيئات حكومية ، وتقوم بإعداد ونشر نتائج هذا التصنيف سنويا (Academic Ranking of World Universities, 2018) .

وكان الهدف الأساسي من إصدار هذا التصنيف معرفة مستوى الجامعات الصينية من بين أكثر من ١٢٠٠جامعة عالمية ، ومعرفة مستوى الفجوة بين الجامعات الصينية والجامعات العالمية من حيث الأداء الأكاديمي والبحث العلمي، ولكن

هذا المشروع أحدث ردة فعل واسعة في الأوساط الأكاديمية العالمية (كريمان عبد العزير، ٢٠١٥ ، ٣٥) ، حيث أنه جذب اهتمام العديد من الجامعات والحكومات ووسائل الإعلام العامة في جميع أنحاء العالم، واستشهدت مئات الجامعات بنتائج التصنيف في أخبار الحرم الجامعي والتقارير السنوية والكتيبات الترويجية ؛ ففي دراسة استقصائية عن التعليم العالي نشرتها مجلة The Economist في عام ٢٠٠٥م ، وصفت تصنيف ARWU بأنه التصنيف السنوي الأكثر استخدامًا للجامعات البحثية على مستوى العالم ، كما أنه يعتبر أيضا التصنيف الدولي الأكثر نفوذا(Academic Ranking of World Universities, 2018) .

ويحتل هذا التصنيف أهمية كبرى لدى العديد من الجامعات على مستوى العالم نظرا لأنه يستند إلى معايير موضوعية في التصنيف ؛ فأخذت الجامعات تتنافس لاحتلال موقعا متميزة فيه حتى تضمن سمعة وشهرة عالمية جيدة بين الأوساط العلمية . كما يعتبر من أكثر التصنيفات العالمية دقة ، حيث يعتمد على مجموعة من الخطوات ، أولها فحص ٢٠٠٠ جامعة في العالم من أصل ما يقرب من ١٠٠٠٠ جامعة مسجلة في اليونسكو ولديها المؤهلات الأولية للمنافسة ، وفي الخطوة الثانية يتم تصنيف ١٠٠٠ جامعة منها ، وتخضع مرة أخرى للمنافسة على مركز ضمن أفضل ٥٠٠ جامعة ثم يتم نشرها (Ravan V .Florian, 2007, 25)

- **معايير تصنيف الجامعات وفقا لتصنيف شنجهاي**

يقصد بالمعيار أنه المواصفات اللازمة للتعليم والذي يمكن قبوله لضمان جودته وزيادة فعاليته وقدرته على المنافسة ، ومقياس مرجعي يمكن الاسترشاد به عند تقييم الأداء الجامعي ، وذلك من خلال مقارنته مع المستويات القياسية المنشودة (بضياف مالك وآخرون، ٢٠١٦ ، ٣٨٦) ، وتوجد أربعة معايير لقياس كفاءة الجامعات وفقا لتصنيف شنجهاي ، وهي كالتالي (كريمان عبد العزير، ٢٠١٥ ، ٣٥-٣٦):

- معيار التعليم: وتشكل مؤشراته وزنا نسبيا مقداره ١٠٪ ، ويقاس بعدد خريجي الجامعة من الحاصلين على جوائز علمية مرموقة كجائزة نوبل وجائزة فيلد الرياضية Alumni أو ميداليات في مجال التخصص .
- معيار أعضاء هيئة التدريس : ويقاس من خلال مؤشرين :

- المؤشر الخاص بعدد أعضاء هيئة التدريس الذين حصلوا على جوائز نوبل

في (الكيمياء – الفيزيـــاء – الطـــب – الاقتصاد)، وأوسمة فيلد في الرياضيات، ويخصص لهذا المؤشر نسبة ٢٠٪ مـــن إجمالي الدرجات .

- المؤشر الخاص بعدد البـــاحثين الأكثـــر استشهادا بهم"Highly Cited" فـــي ٢١ تخصصا علميا ، ويتم جمع هذه البيانات من موقـــع International Science Index (ISI) ويخصص لهذا المؤشر نسبة ٢٠٪ من إجمالي الدرجات .

- معيار البحث العلمـــي: ويقـــاس هـــذا المعيار من خلال مؤشرين هما :

- المؤشر الخاص بعدد المقالات المنشورة في مجلات علمية دولية محكمة كمجلـــة الطبيعـــة Nature ومجلـــة العلـــوم Science ، ويعطي لهذا المؤشر وزنـــا نسبيا مقداره ٢٠٪ من إجمالي الدرجات

- المؤشر الخاص بعدد المقالات الـــواردة التي تم الاستشهاد بها في دليـــل النـــشر العلمي الموسع ، ودليل النـــشر للعلـــوم الاجتماعية ، ودليل النشر للفنون والعلوم الإنسانية ، ويعطي لهذا المؤشر وزنـــا نسبيا مقداره ٢٠٪ من إجمالي الدرجات معيار حجم المؤســـسة (Per Capita Performance (PCP : وهـــو الأداء الأكاديمي مقابل حجم الجامعة ، حيـــث يتم قسمة درجات المؤشـــرات الـــسابقة على عدد ، وحجم أعضاء هيئة التدريس ، والباحثين بالجامعة ، ويخصص لهـــذا المؤشـــر نـــسبة ١٠٪ مـــن إجمـــالي الدرجات.

ومن تحليل نتائج تـــصنيف شـــنجهاي منذ نشأته إلى الآن أي منذ عـــام (٢٠٠٣م– ٢٠١٨م) ، نجد أن جامعة هارفارد الأمريكية والتـــي تمثـــل كبـــري الجامعـــات الأهليـــة بالولايات المتحـــدة الأمريكيـــة احتفظـــت بـــالمركز الأول فـــي التـــصنيف العـــالمي للجامعات ضمن ٥٠٠ جامعة ، وأن جامعـــة أكـــسفورد البريطانيـــة أحـــد أكبـــر وأهـــم الجامعات البريطانية الأهلية تراوح ترتيبهـــا في المراكز العشرة الأولي فـــي التـــصنيف خلال هذه السنوات(ARWU, Avaliable at: http:// www.shanghairanking. com) .

ومن الملاحظ أن الوصول إلى هـــذا التصنيف ليس بالأمر اليسير ؛ لكنه يحتـــاج إلى تخطيط وإعداد علـــى أعلـــى مـــستوى لخوض المنافسات الشرسة مـــع الجامعـــات العالمية ، والتي تفوق الجامعات المـــصرية بمراحل سواء في الميزانيـــات المرصـــودة للأبحاث العلمية ، أو أعداد الحاصـــلين مـــن أساتذة هذه الجامعات والخريجين على جائزة نوبل ، أو تجهيزات المعامل الخاصة بإجراء

الأبحاث العلمية، أو النشر العلمي في المجلات العالمية .

(٢) تصنيف التايمز البريطاني(Times HigherEducation Supplement Worked)

ويرمز له بالرمز (THES) ويعتبر من أهم وأشهر التصنيفات الدولية للجامعات ، وكان أول ظهور له في عام ٢٠٠٤ م ، وعرف في ذلك الوقت بتصنيف (Times Higher Education – QS) نظرا لأنه كان يصدر مشاركة بين جريدة التايمز البريطانية والتي تعد أهم جريدة أسبوعية في بريطانيا منذ عام ١٩٧١م ، بالتعاون مع شركة " كواكرلي سيموندز" (Quacquarlli Symonds Ltd) أو (QS) والتي تأسست عام ١٩٩٠م ، وكان محور عملها يتلخص في تقديم معلومات واستشارات في العلوم والطب والقانون وإدارة المخاطر وإدارة الأعمال ، ولها مكاتب رئيسية في كل من لندن وباريس وسنغافورة ، ومكاتب فرعية متفرقة ، وهي شركة تعليمية مهنية متخصصة في شئون التعليم والبحث العلمي (محمد قاسم، ٢٠١٤ ، ١١٤) .

وفي عام ٢٠١٠م انفصلت جريدة التايمز عن شركة " كواكرلي سيموندز " ، التي نشرت تصنيفا جديدا مستقلا عن التايمز عرف باسم (QS World Universities Ranking) اعتمد على المنهجية القديمة لتصنيف التايمز في الفترة من (٢٠٠٤م : ٢٠٠٩م) ، ومن ثم قامت جريدة التايمز بالاعتماد على معايير جديدة للتصنيف ، حيث قامت بمراجعة مستفيضة لنوعية المعلومات التي تجمعها عن الجامعات العالمية ، وطرق تقييمها ؛ والتي أدت إلى تطوير أساليب متعددة لزيادة الدقة والتوازن والشفافية لجداول المعلومات السنوية للجامعات ، كما عملت على إضافة مؤشرات أداء أكثر واقعية ، وطرق تحليل أكثر تطورا وعمقا في تحليل المعلومات ، بالإضافة إلى الاعتماد على مرئيات يقدمها مجتمع الأكاديمي العالمي ، ولزيادة المصداقية في تصنيفها للتعليم العالي للجامعات اعتمدت الجريدة بشكل كبير على تعاونها الوثيق مع مؤسسة تومسون رويترز (Thomson Reuters) والتي تعتبر الأولى عالميا في مجال معلوماتية الأبحاث وتحليلها .(Charles Eccles , 2002, 423-432)

ويهدف هذا التصنيف إلى رفع مستوى المعايير العالمية للتعليم العالي ، وتحديد الجامعات ذات المستويات التي ترقي من خلال أدائها الوطني ورسالتها المحلية في مجتمعاتها إلى بلوغ مستوي عالمي ، ومقارنتها وتحديد مرتبتها ضمن أرقي

الجامعات العالمية ، وكذلك الحصول على معلومات عن برامج الدراسة في مختلف الجامعات ، وخاصة في تخصصات العلوم والتقنية ، وتقديم قائمة بأفضل الجامعات العالمية ممثلة في جداول ، وعمل مقارنة لأكبر ٥٠٠ جامعة من بين أكثر من ٣٠٠٠٠ جامعة ، وصدرت أول قائمة تصنيف التايمز عام ٢٠٠٠ م حيث تضمنت أفضل ٢٠٠ جامعة على موقع التايمز ، كما صدرت في كتاب مستقل بداية من عام ٢٠٠٦ م ، كما تصدر التايمز قوائم بأفضل مائة جامعة في تخصصات علوم الحياة والطب والعلوم الطبيعية ، والهندسية ، وتكنولوجيا المعلومات ، والعلوم الاجتماعية ، والإنسانيات ، والآداب ، وبداية من عام ٢٠١٦م أصبح تصنيف التايمز يضم قائمة بأفضل ٨٠٠ جامعة على مستوى العالم (خالد صلاح، ٢٠١٤ ، ٢٨٣) .

➢ **معايير تصنيف الجامعات وفقا لتصنيف التايمز البريطاني**

يميز هذا التصنيف أنه لا يتناول مؤشرات سطحية ، بل يتعمق في تحليل مقومات الجامعات وتقييم مستوي التعليم الذي تقدمه الجامعات المصنفة،وجودة بحوثها الأساسية والتطبيقية ، وتوصيف قدرات خريجيها في المراحل التعليمية الأساسية والعليا ، بالإضافة أيضا إلى موقعها الدولي ، وفي سبيل ذلك تم وضع مجموعة من المعايير التي يمكن قياس من خلال مؤشراتها التي حدد لكل منها وزنا نسبيا لقياسه،يمكن عرضها كما يلي(The World University Rankings, Methodology, 2018) :

- التدريس (بيئة التعليم) : ويحتوى هذا المعيار على ٥ مؤشرات للأداء مصممة لتوفير رؤية واضحة لبيئة التعلم لكل جامعة من منظور الطلبة ومن المنظور الأكاديمي ، ويخصص لهذا المعيار نسبة ٣٠٪ من إجمالي الدرجات ، ويمكن عرض هذه المؤشرات كما يلي:

- رأي الخبراء واللجنة التقيمية في عملية التدريس (١٥٪) .
- حساب نسبة الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس(٥,٤٪) .
- نسبة شهادات الدكتوراه إلى البكالوريوس فكلما كان اللجامعة كثافة في طلبة الدكتوراه يعكس ذلك أن الجامعة مجتمع نشط للدراسات العليا (٢٥,٢٪).
- نسبة الدكتوراه الممنوحة إلى هيئة التدريس (٦٪) .
- دخل المؤسسة مقارنة بالهيئة التدريسية (٢٥,٢٪).

- معيار البحث العلمي : ويخصص لهذا المعيار نسبة ٣٠٪ من إجمالي الدرجات، ويتكون من ٣ مؤشرات ، هى :

- سمعة الجامعة: بين نظيراتها ومدى تميز بحوثها ويتم قياسها عن طريق استبيانات (١٨٪).
- إنتاجية البحوث: ويتم حسابها عن طريق مقارنة حجم البحوث المنشورة بالنسبة للهيئة التدريسية بالجامعة (٦٪) .
- العائد المادي من البحوث: الدخل هو أمر حاسم في تطوير الأبحاث على مستوى العالم، وهو مؤشر متغير بحسب اختلاف الأوضاع الاقتصادية ، وظروف البلد التي تتواجد بها الجامعة ، وحسب مجال البحث ، فالبحوث العلمية تكون ذات قيمة مادية أكثر من البحوث في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية والفنون ، ويُعطى لهذا المؤشر وزن نسبي مقداره (٦٪) .

- تأثير البحث العلمي(Citations) : وهو المعيار الرائد في التصنيف والأكثر تأثيرا في كونه ينظر لدور الجامعات في نشر المعرفة والأفكار الجديدة ، ويتم قياسه من خلال معرفة متوسط عدد المرات التي يتم فيها الاستشهاد بالناتج العلمي والبحثي المنشور للجامعة من قبل العلماء على مستوى العالم ، ويتم الاستعانة بقواعد بيانات "ويب تومسن رويترز" التي تشمل جميع العلوم والمجالات المفهرسة ، ويخصص لهذا المعيار نسبة ٣٠٪ من إجمالي الدرجات.
- دخل الصناعة (نقل المعرفة): فقد أصبحت قدرة الجامعة على مساعدة الصناعة من خلال الابتكارات والاختراعات والاستشارات مهمة أساسية للجامعات العالمية المعاصرة ، ويهدف هذا المعيار إلى تحديد مقدار إيرادات الأبحاث التي تجنيها الجامعة من الصناعة ، ويشير إلى مدى استعداد الشركات للدفع مقابل البحوث ، ومدى قدرة الجامعات على استقطاب التمويل في السوق التجاري التنافسي ، وهو مؤشر مفيد لتحديد جودة التعليم بالجامعة، ويخصص لهذا المعيار نسبة ٥,٢٪ من إجمالي الدرجات .
- النظرة الدولية للجامعة : ويخصص لهذا المعيار نسبة ٥,٧٪ من إجمالي الدرجات، ويضم ٣ مؤشرات هم :

- نسبة الطلاب الأجانب إلى المحليين (٥,٢٪) .
- نسبة أعضاء هيئة التدريس الأجانب في مقابل أعضاء هيئة التدريس المحليين (٥,٢٪) .

- إجمالي المنشورات البحثية للجامعة والتي حصلت على جوائز أو مكافآت دولية (٥,٢٪) .

ومن الملاحظ من نتائج تصنيف التايمز خلال السنوات الخمس الأخيرة (٢٠١٤-٢٠١٨) احتلال جامعة أكسفورد البريطانية المراتب الثلاث الأولي خلال هذه الأعوام ، بينما حافظت جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية على المركز السادس خلال الفترة من (٢٠١٥-٢٠١٨) واحتلت المركز الثاني عام ٢٠١٤م من بين ٨٠٠ جامعة على مستوى العالم (The World University Rankings , 2018) .

(٣) تصنيف (QS) للجامعات (QS World University Rankings)

وهو تصنيف تصدره شركة (QS) Quacquarelli Symonds Ltdبداية من عام ٢٠١٠م، والذي ينشر سنويا في الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة جريدة " يو إس نيوز "في تقرير بعنوان أفضل جامعات العالم" World 's Best Universities " ، ونشر إلكترونيا بداية من شهر سبتمبر٢٠١١م ، وتم إصداره بعد ذلك في عدة كتب. وفي عام ٢٠١٢م شملت القائمة أفضل٧٠٠ جامعة على مستوى العالم ، كما تشمل عدة قوائم فرعية في٥مجموعات من التخصصات هى: العلوم الهندسية ، والطب الحيوي ، والعلوم الطبيعية ، والعلوم الاجتماعية ، والفنون والإنسانيات ، ويمكن عرض تلك المعايير كما يلي (QS Top Universities, Methodology, 2018):

- السمعة الأكاديمية (Academic reputation): وهو تقويم مبني على أراء ما يزيد عن ٦٠٠٠ من الأكاديميين والعلماء في تخصصات مختلفة ينتشرون حول العالم، ولا يسمح لهؤلاء الأكاديميين بالمشاركة في تقييم جامعاتهم ، ويخصص لهذا المعيار نسبة ٤٠٪ من إجمالي الدرجات .
- سمعة الجامعة لدى أصحاب العمل (Employer reputation) : ويعتمد هذا المعيار على رأي أصحاب العمل ، والذي يتم من خلال٤٠٠٠٠استبيان يتم إرسالهم والرد عليهم من قبل أصحاب الأعمال عبر الانترنت ، ويطلب منهم ترتيب الجامعات التي ينتمي إليها الخريجين الأكثر كفاءة وابتكارا وفعالية من الذين يعملون لديهم ، ويعد QS Employer Survey أكبر استطلاع رأى من نوعه في العالم ، ويخصص لهذا المؤشر نسبة ١٠٪ من إجمالي الدرجات.

- معيار جودة التعليم : ويعتمد على مؤشر حساب نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس ، ويخصص لهذا المؤشر نسبة ٢٠٪ من إجمالي الدرجات.
- نسبة الاستشهاد من أبحاث أعضاء هيئة التدريس (Citations per faculty): وتقسم على عدد أعضاء هيئة التدريس والباحثين بالجامعة ، وذلك اعتمادا على قاعدة بيانات Elsevier's Scopus وهى أكبر مستودع لبيانات المجلات الأكاديمية في العالم ، وتحسب فقط لأخر خمس سنوات ، ويخصص لهذا المؤشر نسبة ٢٠٪ من إجمالي الدرجات .
- معيار النظرة العالمية للجامعة : ويوضح هذا المعيار أن الجامعة العالمية تتميز بالعديد من المزايا ، ومنها قدرتها على جذب أعضاء هيئة التدريس والطلاب من جميع أنحاء العالم ؛ مما يدل على امتلاكها علامة تجارية دولية قوية ، ويتضمن هذا المعيار عدة مؤشرات يخصص لها ١٠٪ من إجمالي الدرجات وهى :

- نسبة أعضاء هيئة التدريس والباحثين الأجانب ويخصص لها نسبة ٥٪ .
- نسبة الطلاب الأجانب من إجمالي الطلاب بالجامعة ويخصص لها نسبة ٥٪ .

ومن خلال الاطلاع على نتائج تصنيف QS للجامعات خلال الأربع سنوات الماضية (٢٠١٥-٢٠١٨) ، نجد أن جامعة هارفارد الأمريكية احتلت ما بين المرتبة الثانية والثالثة خلال تلك السنوات ، أما جامعة أكسفورد البريطانية حافظت على المرتبة السادسة خلال تلك السنوات من بين ما يقرب من ٧٠٠ جامعة على مستوى العالم (QS Top Universities, 2018).

المحور الثالث: المتطلبات اللازمة لتطوير الجامعات الأهلية بمصر

من خلال ماسبق واستقراء لواقع الجامعات الأهلية بمصر ؛ يمكن تحديد المتطلبات اللازمة لتطوير الجامعات الأهلية بمصر في ضوء معايير التصنيفات العالمية للجامعات ، في المتطلبات التالية :

١) متطلبات خاصة بالهيكل الإداري والتنظيمي

- يجب أن تستخدم الجامعات الأهلية تنظيمات إدارية تناسبها والتي تعتمد بقدر كبير على اللامركزية .
- كما يجب أن يتوفر بهذه التنظيمات معايير عالية من الإدارة والتخطيط ، والأخذ بأحدث النماذج التنظيمية الإدارية والهيكلية بما يناسب هذا النوع من الجامعات .

- تجهيز المعامل الخاصة بإجراء الأبحاث العلمية بأحدث الأجهزة والأدوات وتقليل الإجراءات الروتينية التي تعوق الحصول عليها أو استخدامها ، مع مراعاة مناسبتها مع أعداد الطلاب والباحثين.
- توفير الدعم المادي المجتمعي من خلال نشر الوعي الثقافي بأهمية الجامعات الأهلية .

٢) متطلبات خاصة بالبرامج والمقررات الدراسية

- يجب أن تعتمد الجامعات الأهلية على البرامج والمقررات الدراسية ذات المستوى الأكاديمي المرتفع ، وتوفير التخصصات العلمية الحديثة ؛ مما يساعد في استقطاب الطلبة والباحثين من جميع أنحاء العالم .
- يجب أن تستعين الجامعات الأهلية في ذلك ببعض الجامعات ذات الخبرة الواسعة في مجال التعليم العالي الأهلي خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة حيث تحتوى على أكبر وأعرق الجامعات الأهلية التي تحتل مقدمة التصنيفات العالمية للجامعات ؛ مما يساعدها في الاعتماد الأكاديمي والاعتراف بما تمنحه من شهادات على مستوى العالم.
- كما أنها يجب أن تختار البرامج والمقررات الدراسية التي تلبي حاجات سوق العمل محليا وإقليما وعالميا .

٣) متطلبات خاصة بالتدريس والبحث العلمي

- العمل على جذب أعضاء هيئة التدريس المحليين والأجانب من المتميزين للتدريس بالجامعات الأهلية.
- يجب أن يتناسب عدد أعضاء هيئة التدريس مع عدد الطلاب بالجامعات وأن تتماشى مع النسبة النسبة العالمية لذلك .
- تحفيز أعضاء هيئة التدريس بها على النشر الدولي للأبحاث العلمية في مجلات دولية محكمة وتقديم كافة التسهيلات لتحقيق ذلك .
- تحليل الإنتاج الفكري الخاص بها والمنشور عالميا ، والسعي لخلق منظومة إلكترونية متكاملة لإدارة المعلومات البحثية داخل الجامعة وخارجها .
- العمل على زيادة الإنفاق على البحث العلمي فهو ضئيل مقارنة بما تخصصة الجامعات الأهلية العالمية لهذا المجال.

- العمل على جذب الطلاب والباحثين النابغين للجامعة ، وتهيئة البيئة المناسبة لهم للإبداع والابتكار .
- ربط الجامعة بالسوق العالمية من خلال الانتاج العلمي من الابتكارات والاختراعات التي الجامعة تقدمها للصناعة .
- يجب أن يعتمد التدريس بالجامعات الأهلية على استخدام أحدث الاستراتيجيات التدريسية ووسائل الاتصال والتقنيات الحديثة .
- يجب أن تستخدم الجامعات الأهلية مجموعة مختلفة من الوسائل التعليمية من المواد المطبوعة والمواد المسموعة والمواد المرئية .
- يجب عليها استخدام الوسائل التعليمية الحديثة من وسائط التعلم الإلكترونية واستخدام الكمبيوتر والإنترنت ، مع استخدام أحدث الوسائل التعليمية المعينة على التعلم .

٤) متطلبات خاصة بالإشراف الأكاديمي

- يجب أن تستقطب الجامعات الأهلية الكفاءات المتميزة للعمل في ميدان الإشراف الأكاديمي بالجامعة .
- يجب إعداد المشرف الأكاديمي وتأهيله بأعلى البرامج التدريبية لما له من دور حيوي وهام في مساعدة الطلاب في دراستهم وتلقي المشورة في كل ما يتعلق بالحياة الجامعية .

المراجع

١- أحمد الراشد:"مقومات إنشاء الجامعة الأهلية بالمملكة العربية السعودية" مجلة القراءة والمعرفة ، القاهرة ، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة ، العدد ١٠ ، ٢٠٠١ .

٢- بضياف عبد المالك وآخرون: استشراف مستقبل الجامعات العربية في ضوء التصنيفات الدولية- المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي(الخرطوم ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وجامعة الزرقاء الأردنية ، فبراير ٢٠١٦) .

٣- بيومي ضحاوي ومحمد إبراهيم خاطر:نظام التعليم المصري في مقدمةالألفية الثالثة(القاهرة: دار الفكر العربي ، ٢٠١٤) .

٤- حمود البدر: التعليم العالي الأهلي تجارب بعض الدول العربية والإسلامية والأجنبية- ندوة بعنوان التعليم العالي الأهلي في السعودية (الرياض ، جامعة الملك سعود ومعهد

العالمية للحاسب والتقنية ، فبراير ٢٠٠١) .

٥- خالد صلاح: آليات تحسين أوضاع الجامعات المصرية في قوائم التصنيف العالمية كمدحل لتطوير التعليم الجامعي المصري-المؤتمر القومي السنوي الثامن عشر لمركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس بعنوان : تطوير منظومة الأداء في الجامعات العربية في ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة (القاهرة ، جامعة عين شمس ، مركز تطوير التعليم الجامعي ، أغسطس ٢٠١٤) .

٦- سهير محمد وسارة عبد المولى: "معايير التصنيفات العالمية للجامعات- دراسة تحليلية نقدية " مجلة العلوم التربوية ، العدد ٤ ، الجزء ٢ ، أكتوبر ٢٠١٤ .

٧- عبد العزيز الشهوان: " تقويم الجامعات الأهلية في المملكة العربية السعودية - جامعة الأمير سلطان والجامعة العربية المفتوحة " مجلة رابطة التربية الحديثة ، القاهرة ، المجلد ٣ ، العدد ٧ ، يوليو ٢٠١٠ .

٨- قرار رئيس جمهورية مصرالعربية: بالقانون رقم١٢لسنة٢٠٠٩ بشأن إصدار قانون الجامعات الخاصة والأهلية وتعديل نص المادة١٨٩من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ (القاهرة: الجريدة الرسمية ، العدد ٩ مكرر (أ) ، ٣ مارس ٢٠٠٩).

٩- قرار رئيس جمهورية مصرالعربية: رقم ٢٦ لسنة٢٠٠٢ بشأن إنشاء جامعة خاصة باسم الجامعة الفرنسية في مصر(القاهرة: الجريدة الرسمية ، ١١ فبراير ٢٠٠٢) .

١٠- ـــــــــــــــــــــــ: رقم ٢٥٥ لسنة ٢٠٠٦ بشأن إنشاء جامعة خاصة باسم جامعة النيل(القاهرة: الجريدة الرسمية ، عدد ٢٨ مكرر "ب" ، ١٥ يوليو ٢٠٠٦).

١١- ـــــــــــــــــــــــ : رقم ٢٣٣ لسنة ٢٠٠٨ بإنشاء الجامعة المصرية للتعلم الإلكتروني (القاهرة: الجريدة الرسمية ، عدد ٣٣ مكرر ، ١٧ أغسطس ٢٠٠٨) .

١٢- ـــــــــــــــــــــــ: رقم ١٦١ لسنة ٢٠١٢ بإنشاء مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا "مشروع مصر القومي للنهضة العلمية"(القاهرة: الجريدة الرسمية ، عدد ٥١ "تابع" ، ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢

١٣- ـــــــــــــــــــــــــــ: رقم ١٢٣ لسنة ٢٠١٤ بشأن تحويل جامعة النيل الخاصة إلى جامعة النيل الأهلية (القاهرة: الجريدة الرسمية ، عدد ١٥ مكرر "ب" ، ١٤ أبريل ٢٠١٤) .

١٤- ـــــــــــــــــــــــــــ : رقم ٢١٩ لسنة ٢٠١٥ بشأن تحويل الجامعة الفرنسية في مصر من جامعة خاصة إلى جامعة أهلية تسمى الجامعة الأهلية الفرنسية في مصر(القاهرة: الجريدة الرسمية ، عدد ٢٠ مكرر "جـ" ، ٢٠ مايو ٢٠١٥) .

١٥- ـــــــــــــــــــــــــــ : رقم ٧١ لسنة ٢٠١٨ بشأن تحويل الجامعة المصرية للتعلم الإلكتروني الخاصة إلى جامعة أهلية (القاهرة: الجريدة الرسمية ، عدد ٧ "تابع" ، ١٥ فبراير ٢٠١٨)

١٦- كريمان عبد العزيز: "التصنيفات العالمية للجامعات : نماذج مختارة من الجامعات العالمية والعربية والمصرية" مجلة المكتبات والمعلومات والتوثيق في العالم العربي ، إدارة المعلومات والتوثيق والترجمة ، جامعة الدول العربية ، العدد ٣ ، ديسمبر ٢٠١٥ .

١٧- محمد إبراهيم الشطلاوي : الجامعة الأهلية بين المؤيدين والمعارضين في الأهرام الاقتصادي – المؤتمر السنوي التاسع بعنوان التعليم العالي بين الجهود الحكومية والأهلية (قسم أصول التربية ، كلية التربية ، جامعة المنصورة ، من ٢٢ – ٢٣ ديسمبر ١٩٩٢) .

١٨- محمد جاد: " المشاركة الشعبية في تمويل التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وإمكانية الإفادة منها في مصر" مجلة التربية المقارنة والدولية ، القاهرة ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية ، المجلد ٢ ، العدد ٤ ، فبراير ٢٠١٦ .

١٩- محمد طاقة وحسين عجلان: فلسفة التعليم الجامعي الأهلي في العراق المضمون والأبعاد- المؤتمر العلمي الثاني لجامعة أهل البيت بعنوان " التعليم الجامعي الأهلي الواقع والآفاق المستقبلية(بغداد ، جامعة أهل البيت ، العدد٢ ،من ٢٥-٢٦ أبريل ٢٠٠٥).

٢٠- محمد قاسم: "الاعتماد الأكاديمي وغياب الجامعات العربية عن التصنيف العالمي" مجلة القراءة

والمعرفة ، القـاهرة ،العـدد ١٥٣ ، يوليو ٢٠١٤ .

٢١- نادر أبو خلف: التعريف بتـصنيف الجامعات وارتباطه بالنوعية – مؤتمر النوعية في التعليم (جامعـة القـدس المفتوحة، برنـامج التربيـة ودائـرة الـضبط النوعيـة ، ٣-٥ يوليـو ٢٠٠٤).

٢٢- نورة الجبرين: "واقع تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في جامعة الأمير سلطان الأهلية بمدينة الريـاض مـن وجهة نظر أعضاء هيئـة التـدريس" مجلة كلية التربية ، جامعة الأزهـر ، المجلـد ٣ ، العـدد ١٦٨ ، أبريـل ٢٠١٦ .

23- Academic Ranking of World Universities: About Academic Ranking Of World Universities, Available at: http://www.shanghairanking.com , advanced at: 27/4/2018.

24- Andreis Rauhvagers: Global University Rankings and Their Impact European University Association, 2011.

25- ARWU: Academic Ranking of World Universities. Available at: www.shanghairanking.com, advanced at: 27/4/2018.

26- A. Usher: Univeristy Rankings And League Tables: Their Construction And Use . Education Policy, Vol. 122, Canada, 2009 .

27- Charles Eccles: The Use of University Rankings in the United Kingdom, Higher Education in Europe, vol. 27, no. 4, 2002 .

28- D. Dill & Soo Mail: Is there a global definition of academic quality? : Across national analysis of university rankings. U. S NUC University Publications, 2004

29- Federkeil Gero: Ranking Universities - the CHW Approach (Germany: Center for Higher Education, 2007).

30- Julia Horstschraer: MA University Rankings and an Excellence Competition for University Choice of High - Ability Students, Germany, Mannheim ZEw, 2011 .

31- J. Bruce: Financing American Higher Education , Reconciling Financial Viability and Student Affordability , The Johns Hopkins University Press, 2015 .

32- Luke Myer & S. Robe: College Ranking History- Criticism and Reform. Washington, CCAP Center for College Affordability, 2009 .

33- Nile University: University Programs, Available at: http://nu.edu.eg , advanced at: 17/1/2018

34- Philip G. Altbach: " The . Globalization of - College and University Rankings Change" The Magazine of Higher Learning , Vol. 44, No. 1 , 2012 .

35- QS Top Universities. (2018). QS World University Rankings Methodology, Available at: www.topuniversities.com , advanced at: 17/12/2018.

36- QS Top Universities. (2018). QS World University Rankings 2015:2018, available at: www.topuniversities.com , advanced at: 17/12/2018.

37- Ravan V . Florian: irreproducibility of the Results of the Shanghai Academic Ranking of World Universities, Scientometics, Vol 72 , No . 1.

38- The American Heritage: (Dictionary of the English Language), 5t Edition, U. S. A: Houghton Mifflin Harcourt Publishing Company, 2014.

39- The World University Rankings: World University Rankings methodology, available at: www.timeshighereducation.com/world-university-rankings , advanced at : 20/12/2018.

40- The World University Rankings: World University Rankings 2014-2018. avaliable at: www.timeshighereducation.com/world-university-rankings , advanced at : 20/12/2018.

41- Université française d'Egypte: About University , Available at: http://www.ufe.edu.eg , advanced at : 17/1/2018

42- Ying Liue: Determinants Of Private Giving To Public Colleges And Universities, International Journal Of Educational Advancement, From ProQuest Education Journal, 2006. Available at http://www.ProQuest.com